

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من بعض المعوقات التي تحد من عملية تطوره. يوجد في المجتمع الفلسطيني ثلاثة قطاعات تخدم السكان وهي: القطاع العام، المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وأخيرا القطاع الخاص. يسعى القطاع الخاص إلى أكبر نسبة من الأرباح والتي يمكن أن تكون على حساب السلوك الأخلاقي وهذا ما يبرر وجود انتهاكات لهذا السلوك الأخلاقي في هذا القطاع. لهذا، قامت وزارة العمل بتشريع سلسلة من القوانين الفلسطينية والتي تحدد وتنظم قانون العمل الفلسطيني لإنشاء أجواء عمل مناسبة وقوانين عادلة. لا يوجد دراسات حتى الآن توثق وضع السلوك الأخلاقي في هذا القطاع.

يمكن اعتبار المدراء قادة و قدوة في عملهم حتى لو لم يخططوا لذلك. سلوكهم الأخلاقي وتصرفاتهم يمكن أن تؤثر بشكل رسمي او غير رسمي على توجهات المؤسسات التي يعملون فيها.

تهدف هذه الدراسة إلى شرح السلوك الأخلاقي في الشركات الكبرى في فلسطين كون هذه الشركات تعتبر من أهم المؤثرات في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الشركات الصغرى والمتوسطة. كما تركز الدراسة على فهم مدى التزام المدراء بالسلوك الأخلاقي حيث تم تقييمهم من قبل تابعيهم (مدراء الدوائر المركزية أو رؤساء الأقسام).

تشير النتائج إلى وجود وعي محدود في قطاع الشركات الكبرى للسلوك الأخلاقي، كما أن المدراء يتصرفون بشكل أخلاقي كما تم تقييمهم من قبل الإدارة الوسطى في مؤسساتهم.

كما ترىنا النتائج أن ثقافة المؤسسة تعتبر داعمة لسلوك الأخلاقي أكثر من التركيب التنظيمي لها. هذه نتيجة منطقية حيث يرى الكثير من المجيبين على الاستمارات أن ثقافة المؤسسة تعتبر امتدادا للثقافة الفلسطينية والتي تخترق وتتقاطع مع البيئة والثقافة الداخلية للمؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد نظام منفصل للسلوك الأخلاقي في أي من الشركات الكبرى التي تمت دراستها.

وفي النهاية، يضيف الباحث أن مجيبي الأسئلة لم يعبروا تماما عما يدور في داخلهم حيث أن المدراء أظهروا مصداقية أكبر في الإجابة على الأسئلة أثناء المقابلات. لذا ترى الباحثة أن من أهم التوصيات التي ترفق في هذه الرسالة هي عمل مقابلات مع الفئات المستهدفة بدلا من الاكتفاء بالإجابة على الاستبيانات وخاصة عندما يعتبر موضوع البحث حساسا.